صدر بشرعيتها ألف قرار دولي . كما ان للانتصارات في مجال المؤتمرات الدولية حدودها وهي تتحول الى نتائج مادية ملموسة بالقدر الذي تستطيع فيه الثورة أن تستفيد منها في ممارسة تحرك جماهيري حقيقي وفعال داخل الدول التي أيدت هذه القرارات مما يحدث رأيا عاما مناصرا ويترجم الى دعم مادي . وهي دون ذلك تبقى حبرا على ورق . كما ان المحذور التآمري يبقى قائما وسيحاول البعض جـرنا الى السراب والهـاء جماهيرنا بالاوهام مما يتطلب وعيا ويقظة مستمرة وصلابة ثورية لا تلين .

وسوف نتتبع فيما يلي القرارات الصادرة عن المؤتمر والخاصة بالقضية الفلسطينية بالمقارنة بقرارات مؤتمرات عدم الانحياز السابقة ثم نركز على ما سميناه الانجازين الرئيسيين للمؤتمر لنختتم هذه المقالة بتقييم لكتلة دول عدم الانحياز واتجاهاتها وفاعليتها وامكانات استفادة الثورة الفلسطينية منها في المستقبل .

قرارات المؤتمر الخاصة بالقضية الفلسطينية

كانت القرارات المتعلقة بفلسطين في مؤتمـر باندونج ١٩٥٥ واجتمـاع كولومبو التحضيري له الذي عقد في أواخر عام ١٩٥٤ تركز على قضية اللاجئين الفلسطينيين وتطبيق قرارات الامم المتحدة الخاصة بهم وتدعو الى تحقيق تسوية سلمية للمسألة الفلسطينية .

بينما ادرجت القرارات الخاصة بقضية فلسطين في المؤتمرين الاول والثاني لدول عدم الانحياز المنعقدين في بلجراد ١٩٦١ ، القاهرة ١٩٦٤ ، ضمن القرارات الخاصة بالشرق الاوسـط ، وتحولت في المؤتمرات التحضيرية لمؤتمر لوساكا ثم في مؤتمر لوسـاكا نفسه (١٩٧٠) الى « ازمة الشرق الاوسط » ، فقد ادرجت هذه القرارات في مؤتمر الجزائر لاول مرة تحت عنوان « الوضع في الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية » وكان ذلك نتيجة ادماج القرار الخاص المنفصل عن القضية الفلسطينية والقرارات العامة عن النزاع العربي ــ الصهيوني وعلى اساس ان الوضع في الشرق الاوسط هو القضية الآنية بينما القضية الفلسطينية هي الموضوع الاساسي والرئيسي . وهذا يشكل في حد ذاته تطورا هاما في معالجة القضية الفلسطينية في مؤتمرات دول عدم الانحياز . لم تهمل قرارات مؤتمرات دول عدم الانحياز قضية حقوق الشعب العربي الفلسطيني « كاملة غير منقوصة » منذ مؤتمر بلجراد الاول ١٩٦١ فقد نص قراره علـى أن المشتركين في المؤتمر « **يعلنون تأييدهم لاعادة كافة حقوق الشعب العـربي الفلسطيني كاملة غـير منقوصة وفقا لميثاق وقرارات الامم المتحدة** » وبالتالي فهو يقرن هذه الحقوق بقرارات الامم المتحدة وليس فقط بميثاقها اي بما فيها قرار التقسيم .

وقد تطور المؤتمر الثاني في القاهرة عام ١٩٦٤ فاكتفى بايراد ميثاق الامم المتحدة مؤكدا على « الموافقة على اعادة كافة حقوق الشعب العربي الفلسطيني كاملة في وطنه وحقه الثابت في تقرير المصير » على أن مؤتمر القاهرة أضاف لاول مرة اعلان « دعمه التام للشعب العربي الفلسطيني في نضاله من أجل التحرر من الاستعمار والعنصرية » .

وقد أكد المؤتمر الاستشاري لدول عدم الانحياز ــ بلجراد ، تموز ١٩٦٩ ، والمؤتمر التحضيري ــ دار السلام ، نيسان ١٩٧٠ ، ومؤتمر لوساكا ــ أيلول ١٩٧٠ ، نفس الصيغة تقريبا ، مع الانتكاس الى صيغة قرارات الامم المتحدة وربط القضية بقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ والتركيز على انسحاب اسرائيل من « الاراضي التي احتلتها بعد الخامس من حزيران ١٩٦٧ » ، وأكدت هذه الصيغة قرارات مؤتمر وزراء الخارجية ــ جورجتاون آب ١٩٧٢ .